مجتمع

نيجيريا: الإفراج عن 30 تلميذاً كانوا مختطفين

أفرج مسلّحون في ولاية كيبي، شمال غربي نيجيريا، عن 30 تلميذاً وأستاذ بعد سبعة أشهر من اختطافهم. وخُطف أكثر من 1400 فتى في نيجيريا العام الماضي، بحسب الأمم المتحدة، معظمهم في هجمات شنها مسلحون، يطلق عليهم محلياً اسم «قطاع طرق»، على مدارس وكليات. وغالباً ما يتم الإفراج عن التلاميذ في مقابل فدية مالية. لكنّ 200 تلميذ كانوا، حتى سبتمبر/ أيلول، ما زالوا في الأسر. ووصل 30 تلميذاً من الكلية الفدرالية الحكومية وأستاذ إلى بيرنين كيبي «في أعقاب الإفراج عنهم»، كما قال المتحدث باسم حاكم ولاية كيبي يحيى سركي. (فرانس برس)

زلزال بقوة 5,9 درجات يضرب بابوا ـ غينيا الجديدة

ضرب زلزال قوته 5,9 درجات بابوا - غينيا الجديدة كما أعلن معهد الولايات المتحدة للدراسات الجيولوجية. ووقع مركز الزلزال على عمق 19 كيلومتراً في بحر سليمان على بعد نحو 200 كيلومتر قبالة شواطئ جزيرة نيو بريتين. وتقع بابوا - غينيا الجديدة على حزام نار في المحيط الهادئ الذي يشهد نشاطاً زلزالياً كثيفاً. وفي يوليو/ تموز 2020، ضرب زلزال قوته 6,9 درجات العاصمة فورت موريسبي. وفي فبراير/ شباط 2018، ضرب زلزال بلغت قوته 7,5 درجات منطقة الهضاب العالية في البلاد أودى بحياة 125 شخصاً على الأقل. (فرانس برس)

جنوب السودان: أسوأ موجة جوع

احتضنت يايار كول (36 عاماً) ابنتها البالغة من العمر عاماً واحداً، والتي تعاني من سوء التغذية الحاد، أثناء سفرهما لمدة 16 ساعة على متن قارب مزدحم إلى أقرب مستشفى لقريتهم في ريف جنوب السودان. على مدى أشهر كانت كول تطعم أطفالها الأربعة مرة واحدة فقط في اليوم، فهي غير قادرة على الزراعة بسبب الفيضانات الكارثية، كما لا تتلقى مساعدة غذائية كافية من الحكومة أو جماعات الإغاثة، وتخشى أن تموت ابنتها. وتقول: «لا أريد أن أفكر في ما يمكن أن يحدث».

وتفيد منظمات إغاثية بأنّ المزيد من السكان سيواجهون الجوع هذا العام في جنوب السودان، وأكثر من أي وقت مضى. ويعود ذلك إلى أسوأ فيضانات تضربها منذ 60 عاماً، فضلاً عن الصراع والتطبيق البطيء لاتفاقية السلام اللذين حالا دون توفير الخدمات الأساسية.

ويقول الممثل القطري لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب السودان ماثيو هولينغورث: «كان عام 2021 الأسوأ منذ الاستقلال خلال السنوات العشر من حياة هذا البلد، وسيكون أسوأ عام 2022. انعدام الأمن الغذائي بلغ مستويات مروعة».

ويقول مسؤولو الإغاثة المطلعون على الوضع إنّ البيانات الأولية (تعدها منظمات إغاثية) تظهر أنّ ما يقرب من 8,5 ملايين شخص من أصل 12 مليوناً في البلاد سيواجهون الجوع الشديد، أي بزيادة 8 في المائة عن العام الماضي.

(أسوشييتد برس)

(طوني كارومبا/ فرانس برس)

المساعدات تُنقذ الشعب الأفغاني

كابول ـ **صبغة الله صابر**

في ظلّ تجميد الأصول الأفغانية في الخارج، وعدم اعتراف المجتمع الدولي بحكومة حركة طالبان، تتدهور الأوضاع المعيشية بشكل كبير في البلاد. وبات المجتمع الدولي، وخصوصاً المنظمات الدولية، يسعى إلى تأمين المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني. وتعهدت هذه المؤسسات بمواصلة الدعم الإنساني من خلال قنوات مختلفة، في وقت يعمل المجتمع المحلي على إيصال المساعدات إلى المحتاجين.

في العاصمة كابول، وعلى الرغم من أنّ الأوضاع المعيشية أفضل نسبياً، مقارنة بالولايات الأخرى، يلاحظ ارتفاع في نسبة الفقر، بالإضافة إلى تزايد أعداد المتسولين في الشوارع. ويقول عبد الله همتي، الذي يوزع الخبز على المحتاجين في كابول، إنّ الفقر والبطالة إلى ارتفاع في العاصمة ومختلف الولايات من دون استثناء.

ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد»: «يومياً، نوزع الخبز على 300 أسرة في غرب العاصمة كابول. وتكفّل بعض أثرياء البلاد في دعم المشروع، إذ تحصل كل أسرة على ما بين ستة إلى عشرة أرغفة، بحسب حاجتها». ويؤكد أنّ أعداد الفقراء كبيرة، علماً بأنّ الإمكانات هشة. وفي عملها، تركز المنظمات المحلية والدولية على مساعدة الناس في الولايات أكثر من العاصمة، لكونها أكثر تضرراً من جراء الحروب التي شهدتها البلاد على مدى العقود الأربعة الماضية. ففي ولاية أوروزغان (جنوبي أفغانستان)، وزعت إدارة الشهداء والمعوقين المحلية مساعدات مالية على 700 أسرة فقدت أحد أفراد أسرتها بسبب الحروب. وقال رئيس الإدارة المحلية عظيم آغا إن أحد الأثرياء المغتربين تبرع بالمال. وفي التفاصيل، حصلت كل عائلة فقد أحد أفرادها على سبعة آلاف أفغانية (70 دولاراً)، وحصل الشخص المعوق على ستة آلاف أفغانية (60 دولاراً). وطالب التجار وأثرياء البلاد بمساعدة فقراء البلاد خلال هذه الفترة العصيبة، لافتاً إلى أن الشعب الأفغاني يمر بمرحلة صعبة للغاية، في وقت تبذل حكومة «طالبان» جهدها للخروج من هذه الأزمة.

وفي ولاية هلمند الجنوبية، التي كانت ساحة للمعارك بين «طالبان» والحكومة على مرّ السنوات الماضية، وزعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات مالية قدرها 265 دولاراً على 1452 عائلة (حدّدتها إدارة النازحين المحلية) شردتها المعارك خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت سيطرة «طالبان» على السلطة.

في هذا السياق، يقول الناشط مولوي الله داد إن الإدارة اختارت تلك الأسر بكل شفافية، ومعظمها شردت من جراء الحرب، مشيراً إلى أهمية هذه المساعدات النقدية. ويشير إلى توزيع مساعدات في ولاية ننغرهار شرقي البلاد، وذلك بالتنسيق مع منظمة الإغاثة الإسلامية. وغطت حملة المساعدات 608 أُسَر نزحت من جراء الحروب.

من جهته، يقول رئيس مؤسسة «إسلامك ريليف محمد» حليم مموزاي، إنّ كلّ أسرة حصلت على حقيبة مساعدات تضم الأرز والسكر والزيت والدقيق وغيرها من الأساسيات الغذائية التي تقدر قيمتها بعشرة آلاف أفغانية (نحو 100 دولار)، مشيداً بدور الحكومة المحلية في توزيع المساعدات والتعاون مع المؤسسات المعنية.

في المقابل، يشكو مواطنون عدم وصول هذه المساعدات إلى العائلات التي تستحقها، أي الأكثر فقراً منها. ويقول حكمت الله علي لـ «العربي الجديد»، وهو من سكان مديرية سرجنكل (إقليم سيستان)، إن المساعدات توزع في هذه الولاية بشكل غير نزيه وغير شفاف، إذ يركز المسؤولون في المؤسسات المعنية على توزيعها على أقاربهم وعشائرهم بدلاً من إيصالها إلى الأشخاص الأكثر حاجة. ويطالب «طالبان» بالعمل على ضمان وصول المساعدات إلى الفقراء والنازحين داخلياً، مؤكداً أن سكان المديريات في هذه الولاية فقراء ويستحقون الكثير من الدعم. وعلى الرغم من وجود مشاكل وشكاوى، يتحدث ناشطون ومؤسسات إنسانية عن أهمية تلك المساعدات في تخفيف المعاناة التي يعيشها الشعب الأفغاني في هذه الفترة الحساسة. ويقول الأستاذ الجامعي كفايت الله حفيظ: «في ظل المتغيرات الأخيرة وتجميد الأصول الأفغانية وعدم اعتراف المجتمع الدولي بحكومة طالبان، زادت نسبة الفقر في البلاد بدرجة كبيرة، وبالتالي، تعد المساعدات الدولية أساسية لخروج البلاد من المأزق المعيشي».

تجميد الأصول

جمدت الولايات المتحدة الأصول الأفغانية بعد سيطرة حركة «طالبان» على العاصمة كابول منتصف اغسطس/ آب الماضي. ومنذ ذلك الحين، يواجه قطاع التجارة والصناعة حالة ركود، نجم عنه تعطيل آلاف الناس عن العمل، في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية بسبب تدهور قيمة العملة الأفغانية مقابل الدولار.

تحقيق

يتحضر الاطفال الذين شكلوا ثمار عقود زواج غير مثبتة في سورية مع رجال من تنظيم «داعش» لمواجهة مستقبل غامض، إذ لا يمكن توفير غطاء قانوني لهم، ولا ضمانات لاستقبالهم في دول جنسيا تهم

أطفال بلا نسب

إرث شريعة «داعش» في سورية

عائشة صبري

تعترض صعوبات كبيرة حياة أطفال ولدوا خلال السنوات الماضية في سورية، من دون أن يملكوا أوراقاً ثبوتية بسبب انتساب آبائهم، وهم من جنسيات مختلفة، إلى تنظيم «داعش»، الذي قاتلوا في صفوفه على الجبهات، ثم اختفوا بمقتلهم أو اعتقالهم أو فرارهم إلى أماكن مجهولة. ويُعدّ ظهور جيل كامل لا وجود له في دوائر النفوس الرسمية من أخطر آثار الحرب السورية. وتنتشر ظاهرة فقدان النسب في معظم مناطق سورية التي نزحت إليها عائلات «داعش» بعد موجات القصف والمعارك، وآخرها من بلدة الباغوز، شرقي محافظة دير الزور، عام 2019، حين قضى أزواج كثر. وأعقب ذلك احتجاز معظم العائلات في مخيمات تابعة لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، في محافظة الحسكة، وأهمها الهول وروج، فيما استطاعت عائلات أخرى قليلة الإفلات من قبضة «قسد» عبر الاستعانة بمهرّبين وسماسرة للوصول إلى مناطق محافظة إدلب.

يقول المحامي فهد القاضي لـ«العربي الجديد»: «تراوح أعمار هؤلاء الأيتام بلا نسب بين ثلاثة وعشرة أعوام، ويعانون من إهمال كبير بسبب تجنب المنظمات تقديم أي دعم مادي أو اجتماعي أو نفسي حقيقي لهم، خصوصاً أنهم بلا وثائق شخصية كونهم من جنسيات مختلفة». وتؤكد الأرملة التونسية أم موسى، التي فقدت زوجها في معركة الباغوز ولديها خمسة أطفال وتقيم في مدينة عفرين، شمال محافظة حلب، لـ«العربي الجديد»، أنها تواجه تحديات كبيرة جداً في تأمين المستلزمات الضرورية لأولادها، مثل لقمة العيش والدواء، وتتولى تعليمهم بنفسها بسبب رفض المدارس في منطقتها استقبالهم بحجة عدم توافر وثائق رسمية لها ولأطفالها، وتشير إلى أنها وجهت دعوات عدة للسفارة التونسية عبر منظمات الأمم المتحدة لتأمين عودتها إلى بلادها، لكنها لم تتلقَّ أيّ رد. ويتحدث القاضي عن مبادرات شخصية يبذلها أهل الخير لمساعدة الأيتام والأرامل، فيما تقوم الأمم المتحدة بمحاولات خجولة ومحدودة للتواصل مع الدول التي ينتمي هؤلاء الأطفال منها لإعادتهم إلى أوطانهم. وقد سلّمت «قسد» نساءً وأطفالاً كُثراً على فترات متفاوتة، آخرها في 16 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، شملت ثمانية أطفال كانوا موجودين في مخيم الهول، وجرى تسليمهم إلى مفوضة حقوق الأطفال في روسيا ماريا لفوفا بيلوفا.

فتوى تزويج الأرملة

ويوضح الناشط موسى الخلف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «انتشار ظاهرة الأطفال بلا نسب نتجت من فتوى أصدرها مشرّعو داعش تفيد بوجوب زواج أرملة العنصر القتيل بآخر من الإخوة، إذ اعتبروا أنّ سكن المرأة بمفردها حرام شرعاً. ومخيم الهول خير شاهد على هذه الظاهرة، إذ يضم أكثر من ألفي طفل بلا قيد»، يضيف: «جلبت هذه الفتوى مشاكل كثيرة. وتذكر حالة شمسة، التي تتحدر من الرقة وتزوجت من عنصر تونسي عرّفه التنظيم باسم مهاجر، وقتل في قصف جوي، ثم أجبرت على الزواج من عنصر آخر يعتقد أنه صديق للمتوفى، بعدما كانت قد أنجبت فتاتين وصبي من الزوج الأول، من دون أن يسجلوا على قيده، ثم أنجبت طفلين من الزوج الثاني من دون أن يسجلوا أيضاً».

ويتحدث الخلف أيضاً عن عائشة، التي تزوجت من ابن عمها المنتمي إلى «داعش» قبل أن يقتل بعدما أنجبت طفلاً، فأجبرت على الزواج من عنصر آخر أنجبت منه طفلة قبل أن يقتل بدوره، فتزوجت من ثالث، وأيضاً عن حسيبة التونسية، التي هاجرت مع زوجها وأطفالها الثلاثة، ثم قتل زوجها في الرقة بعد عامين من دخول العائلة إلى سورية، فلم يسمح لها التنظيم بأن تعيش وحدها مع أطفالها، فتزوجت من صديق زوجها، وهو تونسي أيضاً، وأنجبت منه طفلين، فبات لديها خمسة أطفال بلا وثائق رسمية.

أيتام إدلب

ويكشف القاضي أن عدد أيتام «داعش» بلا أب وأم (160)، يتوزعون على 45 من الذكور و115 من الإناث، وهم موجودون في مناطق محافظتي إدلب وحلب. أما عدد الأرامل مع أطفالهن فيبلغ 630، يتوزع أولادهن على 1862 من الإناث و1306 من الذكور، وتمكث 250 منهن في مدينة سرمين، حيث توجد معهن 780 فتاة و420 صبياً، والباقون في مدن إدلب وسرمدا وإسقاط وحارم والدانا وبنش وسلقين ومعرة مصرين وتل عاد وقاح، وفي ريف حلب بمدن الباب وأعزاز وصوران وعفرين وجنديرس.

ويُشكّل مخيم الهول، الذي يضم 57,501 فرد ينتمون إلى 15,631 عائلة، بينها 2,448 من عائلات قتلى ومعتقلي «داعش» الأجانب المتحدرين من أكثر من 60 دولة، مصدر قلق على الصعيدين الأمني والمعيشي. ويتشارك مخيم روج بريف مدينة المالكية التابعة للحسكة في المعاناة ذاتها، إذ تقطنه نحو 800 عائلة تضم 2500 شخص، جميعهم من النساء والأطفال، وبينهم لاجئات عراقيات ونازحات سوريات، إضافة إلى عائلات أجنبية من جنسيات غربية وعربية.

النسب قانوناً

وبسبب غياب المحاكم الشرعية الحكومية نتيجة الحصار المفروض على مناطق المعارضة، اضطرت آلاف النساء إلى الزواج بموجب ما يُسمّى بـ«كتاب براني» (خارجي) يجعل الأم التي تفقد زوجها بسبب الوفاة أو الاعتقال أو الخطف أو الهجرة أو الطلاق، وأحياناً بسبب ضياع الأوراق الثبوتية، وحيدة مع أطفالها من دون إمكان إثبات نسبهم إلى أبيهم.

ويرى المحامي محمد سليمان دحلا، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ «إثبات النسب يتطلب أولاً تصديق عقد الزواج في الدوائر الرسمية. فقانون الأحوال المدنية السوري نصّ في المرسوم التشريعي رقم 26 الصادر عام 2007 على أنه «في حال ولادة طفل من زواج غير مسجل، فلا يجوز تسجيله إلا بعد تسجيل الزواج»، يضيف: «بين الشروط التي يجب أن تتوفر لتسجيل عقد القران في الدوائر الرسمية توثيق كل البيانات الشخصية للزوج في صك القران، ورقمه الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزوجة، وحضور ولي الزوجة وشاهدين من الذكور البالغين مع ذكر بياناتهم الشخصية الصحيحة، وتوفير المهر، وتحديد تاريخ العقد. وفي حال نقص أحد هذه الشروط، لا يُمكن احتساب العقد بأنه صحيح، ولا يسجّل في المحكمة».

ويلفت إلى أنّ «حجم المشكلة يزداد في حالات العقود العرفية وربما الشفهية بين زوجة سورية وزوج أجنبي لا تحدد بياناته الشخصية في العقد، ثم يختفي، كما حصل في مناطق سيطر عليها داعش. فهنا يصبح الأطفال مجهولي النسب، فهم نتاج زواج شرعي ووالدتهم معروفة لكن الأب مجهول، وتشملهم بالتالي المادة 29 من قانون الأحوال الشخصية التي تنظم أحكام اللقيط، وهو الطفل الذي لا يعرف والديه».

ويذكر دحلا أيضاً أنّ «قانون الأحوال الشخصية السوري نصّ في المواد رقم 128 وحتى 136 حالات النسب وثبوته، وأهمّها وأكثرها شيوعاً النسب الناشئ عن عقد الزواج حيث يلحق الابن بأبيه، ويلتزم كلّ منهما بواجباته نحو الآخر. أما جهل هوية الأب واختفاؤه فيجعل دعوى تثبيت الزواج مردودة شكلاً، ويمنع إثبات نسب الأولاد، ما يجعلهم يعيشون بلا هوية ولا حقوق، ويواجهون الآثار النفسية والاجتماعية الكبيرة لهذا الأمر».

ويؤكد دحلا أنّ «هذه القضية تتطلب معالجة وطنية ضمن المرحلة الانتقالية، تلحظ إيجاد حلول قانونية وإدارية واجتماعية لمعالجة المشكلة وآثارها. ويمكن مبدئياً إنشاء سجل مدني خاص بالأطفال الذين ولدوا خلال سنوات الحرب، وتسجيلهم مع بيانات أمهاتهم، مع السعي إلى التحقق من هوية الآباء كي لا يتحوّل الأطفال إلى مكتومي قيد أو عديمي جنسية. أمّا نسبة الولد إلى أمه فهي ثابتة في كلّ حالات الولادة الشرعية أو غير الشرعية.

يذكر أنّ الإدارة الذاتية التابعة لـ«قسد» تطالب الدول المعنية باستعادة مواطنيها المحتجزين لديها أو إنشاء محكمة دولية لمحاكمة عناصر داعش، منذ إعلانها القضاء على «داعش» في آذار/ مارس 2019، وقد تسلمت عدة دول أفراداً من عائلات «داعش»، من بينها دول استعادت عدداً كبيراً منهم، مثل أوزبكستان وكازاخستان وكوسوفو. أما أوروبا فاستعادت عدداً محدوداً من الأطفال اليتامى.

«أيتام داعش» يعانون من إهمال كبير (فضل سنا/ فرانس برس)

2448
هو عدد عائلات قتلى ومعتقلي تنظيم «داعش» المتحدرين من 60 دولة أجنبية في مخيم الهول

صغار مغاربة: أبرياء يقاسون أهوال الاعتقال

ما زالت قضيّة أطفال المقاتلين المغاربة في تنظيم داعش في سورية والعراق تشغل كثيرين، لا سيّما عائلاتهم والعاملين في مجال حقوق الإنسان

الرباط ـ عادل نجدي

«يهددونني بإدخال ابنتي إلى دار الأيتام إذا لم يطالب أحد بعودتها إلى المغرب». بهذه الكلمات تكشف ابتسام الحوزي البالغة من العمر 25 عاماً المعتقلة في سجن الرصافة ببغداد، في رسالة استعطاف بعثتها إلى «التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين في العراق وسورية»، عن جزء من معاناة مئات من أبناء المقاتلين المغاربة في بؤر التوتر. تضيف الحوزي، التي كانت قد وقعت في قبضة القوات الكردية بسورية في عام 2017، حينما كانت تحاول الفرار إثر مقتل زوجها في إحدى المعارك، علماً أنّه تركها حاملاً في أشهرها الأولى: «لا أقدر على فراق ابنتي. ارحموني وأعيدوني معها إلى بلادي... كنا ضحايا أزواجنا المغرّر بهم. نحن ضدّ الفكر المتطرّف وهذا الذي دفعنا إلى الهرب من نظام الويلات والعذاب». يقول منسق «التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين في العراق وسورية» عبد العزيز البقالي لـ«العربي الجديد» إنّ «حالة الطفلة ريحانة (ابنة ابتسام الحوزي) التي تبلغ من العمر ثلاثة أعوام، مثال صارخ لما يقاسيه أطفال أبرياء من أهوال الاعتقال في سجون العراق ومخيمات سورية، جراء الأسر والإهمال الصحي ونقص التغذية وتراجع كبير في المناعة، مضيفاً: «في بيئة غير آمنة ومكان غير مناسب ليكبر فيه الصغار، وفي ظل تهديد السلطات العراقية بإيداعها في دار الأيتام، تواجه الطفلة ريحانة مصيراً مجهولاً ما لم تتحرك السلطات المغربية لإعادتها إلى البلاد». ويلفت البقالي إلى أنّ «الأطفال المغاربة يعيشون في ظروف مأساوية في معتقلات العراق وسورية، ويعانون من جزاء سوء التغذية ومن شبه انعدام الخدمات الطبية، ومن البرد في فصل الشتاء والحرّ في فصل الصيف، بسبب عيشهم في خيام، بالإضافة إلى عدم توفّر مدارس لتعليمهم». ويؤكد أنّ «الأوضاع في مخيّمي الهول وروج في سورية كارثية، خصوصاً أوضاع الأطفال والنساء، وثمّة ملفات تدمي القلب تصل إلينا من هناك تتناول حالات إنسانية فريدة. إحدى تلك الحالات تتعلق بطفلَين فقدا والديهما ويعيشان في مستشفى تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر».

من جهته، يبدي رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان (غير حكومي) محمد بنعيسى أسفه «لاستمرار معاناة الأطفال المغاربة في العراق وسورية، بعد أكثر من أربعة أعوام على اندحار تنظيم داعش الإرهابي»، لافتاً لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «أوضاع هؤلاء تزداد سوءاً عاماً بعد آخر، لا سيّما مع تقدّمهم في العمر. هم يُفصلون عن أمّهاتهم في الرابعة عشرة من عمرهم، ويوضَعون في مراكز اعتقال». ويبلغ عدد الأطفال المغاربة في مخيّمات سورية نحو 260 طفلاً من بينهم 20 طفلاً يتيماً، وفق «التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين في العراق وسورية»، في حين يكشف تقرير صادر عن مهمّة استطلاعية شكّلها مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) في 13 يوليو/ تموز 2021، عن وجود 400 قاصر مغربي في مخيّمات سورية، من بينهم 153 فقط تأكد أنّهم مولودون في المغرب، فيما أبصر الباقون النور في مناطق التوتّر. ويوضح التقرير البرلماني، فإنّ الأطفال المغاربة العالقين في مناطق التوتّر كسورية والعراق مقسّمون بحسب أربع حالات. تتعلق الحالة الأولى بالأطفال الذين سافروا مع آبائهم وتوفّوا معاً أو توفي أحد الطرفين، ليجدوا أنفسهم عالقين في بؤر التوتّر، فيما تتعلق الحالة الثانية بالأطفال الذين سافر بهم آباؤهم المغاربة أو مزدوجو الجنسية وظلت الأمّ المغربية حيث تقطن إمّا في المغرب أو في البلد الأجنبي. والحالة الثالثة تتعلق بالأطفال الذين سافرت بهم أمّهاتهم إلى بؤر التوتّر تاركات الآباء وحدهم مطالبين باسترجاعهم. أمّا الحالة الرابعة فهي تتعلق بالأطفال الذين وُلدوا في سورية من أب مغربي أو أمّ مغربية فيما ثاني الوالدين من جنسية أجنبية.

وفي الوقت الذي تُعَدّ فيه عودة المقاتلين المغاربة وأسرهم متعثّرة بسبب قلق عبّر عنه المغرب في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 إزاء «عودة المقاتلين ضمن التنظيمات الإرهابية في بؤر التوتّر (سورية والعراق وليبيا)»، يشير البقالي إلى أنّ «عودة الشقيقين عثمان وفاطمة بشكل قانوني إلى أرض الوطن في 22 يوليو/ تموز الماضي برفقة جدّهما من تركيا، شكّلت بارقة أمل بالنسبة إلى مئات الأطفال المغاربة العالقين في سورية والعراق». ويشرح البقالي أنّ «تلك العودة جاءت بعد معاناة استمرّت عامَين بذل في خلالهما الجدّ العالي والنفيس، وواجه عراقيل كثيرة حتى يُسمَح له بالمغادرة على الرغم من امتلاكه كلّ الوثائق والضمانات. كذلك هو توجّه باستعطاف إلى الملك محمد السادس، لتثمر جهوده في الأخير عودة علّقت عليها عشرات من الأسر آمالاً عريضة بإنهاء المعاناة المستمرة. لكنّه بعد أكثر من ثلاثة أشهر على تلك العودة، يمكن القول إنّ تحقيق تلك الآمال ما زال بعيد المنال».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

خطيئة صغار هذا المخيّم أنهم أبناء مقاتلي «داعش» (دليك سليمان/ فرانس برس)

في انتظار مصير مجهول في مخيّم روج (دليك سليمان/ فرانس برس)

ظهور جيل كامل لا وجود له في دوائر النفوس من أخطر آثار الحرب

الأمم المتحدة تقوم بمحاولات لإعادة هؤلاء الأطفال إلى أوطانهم

تونس: «حلول» لضحايا الاتجار بالبشر

تنطلق جهود مكافحة الاتجار بالبشر في تونس إلى مرحلة جديدة تشمل تحديد آليات إعادة دمج الضحايا في المجتمع، وتعزز وصولهم إلى الخدمات تمهيداً لرفع غطاء الظلم عن حياتهم

من الضروري رصد ضحايا الاتجار بالبشر (العربي الجديد)

تونس ـ مريم الناصري

ما زال تونسيون يعتقدون بأنّ الاتجار بالبشر يعني بيع الناس مثل عبيد في أسواق، ما يشير إلى أنّ هذا المفهوم غامض بالنسبة إليهم، فهم لا يعرفون أنّ التشغيل القسري والاستغلال الاقتصادي للأطفال والنساء يدرجان في خانة الإتجار بالبشر الذي يخضع لعقوبات قانونية بعدما باتت هذه الممارسات تُهدّد المجتمع في شكل كبير.

في السنوات الأخيرة، نشرت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تقارير عدة تثبت ارتفاع ظاهرة الاتجار بالبشر في تونس، علماً أنها أنشئت في أغسطس/ آب 2016 بموجب قانون يتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وشملت مهماتها وضع استراتيجية وطنية للتصدي لانتهاكات، وتطبيق آليات منسقة لكشف الضحايا ورعايتهم وحمايتهم. وحدد القانون الاتجار بالبشر «كل ممارسات تنفذ لاستقطاب أشخاص أو تجنيدهم أو نقلهم أو تحويل وجهتهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم باستعمال القوة والسلاح والتهديد، وأي من أشكال الإكراه والخطف والاحتيال والخداع»، وهو يتصدى لأي «استغلال لشخص في حال ضعف عبر استخدام نفوذ أو منح مبالغ مالية وميزات وعطايا من أجل السيطرة عليه تمهيداً لإجباره على ممارسة الدعارة أو جعله يعمل بالسخرة وبالخدمة القسرية، أو إخضاعه لممارسات الرق والاستعباد والتسول، أو نزع أعضائه أو أنسجته وخلاياه وإجنته».

ويمنع القانون إلزام شخص بموجب اتفاق بالعيش والعمل على أرض شخص آخر، أو تقديم عمل أو خدمات مقابل مبلغ مالي أو من دونه، مع حرمانه من حرية تغيير وضعه، وأيضاً إكراه المرأة على الزواج والحمل أو استئجار رحمها. كما يتصدى لاستخدام أطفال في أنشطة إجرامية أو نزاع مسلح، وتبنيهم لاستغلالهم بأي طريقة».

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أحصت 1313 حالة خلال عام 2019، لكنها اعتبرت أن هذا الرقم المرتفع لا يعكس العدد الحقيقي لضحايا الجرائم المرتكبة في تونس. وأوضحت رئيستها روضة العبيدي أن «الضحايا هم نساء وأطفال وأجانب في الأساس، وأن غالبية الضحايا الأجانب يخضعون لانتهاكات التشغيل القسري، والذي يشكل أكثر من 83 في المائة من قضايا الاتجار بالبشر».

وتعتبر الهيئة خطر العمل القسري أكبر من الاستغلال الاقتصادي، إذ يستغل فيه العنف والتهديد في شكل كبير لإرغام الشخص على العمل. وتشير إلى أن استدانة مبلغ مالي وتسديده على فترة طويلة يُعتبر أحد أشكال العبودية الموجودة في المناطق المهمّشة والأرياف، وكذلك محاولة بيع مولود خارج إطار الزواج.

وأعدّ خبراء ومتخصصون في مكافحة جرائم الاتجار بأشخاص قائمة بمؤشرات رصد ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس. وأوصوا كل الهياكل والمؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات التي تتعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص بتوفير وثائق تستخدم كمراجع قد تساعد في رصد الجرائم والتعرّف على الضحايا.

احصيت 1313 حالة إتجار بالأشخاص خلال العام 2019

غالبية الضحايا الأجانب يخضعون لانتهاكات التشغيل القسري

دليل مواكبة الضحايا

وأطلقت الهيئة أخيراً، بدعم من البرنامج المشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي لدعم الهيئات المستقلة في تونس، دليلاً لمواكبة ضحايا الاتجار بالبشر، والذي نقلته إلى الجهات المعنية والأشخاص المكلفين بتوفير الدعم المطلوب لدمج ضحايا الاتجار بالأشخاص.

ويهدف الدليل إلى التعريف بالحقوق والخدمات المتاحة لضحايا الاتجار بالأشخاص، وضبط مسار واضح وموحّد للتدخل الاجتماعي في مجال إعادة دمج الضحايا، وتوفير التوجيهات العملية للضحايا التي تجعلهم يسلكون طرق الدمج، والوصول إلى الخدمات.

وهكذا يساعد الدليل في توفير مرافقة اجتماعية لعمليات الدمج، وتكريسها في شكل مستدام وناجح، وفي تنسيق الجهود والسياسات والبرامج المحلية والوطنية والدولية لبناء شراكات متينة بين كل القطاعات والهياكل المعنية.

وتقول عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص روضة بيوض لـ«العربي الجديد»: «يحتوي الدليل على مجموعة تدابير توفر حماية عاجلة وآمنة، وأهمها تأمين المتطلبات الأساسية للعيش مثل المأكل واللباس والدواء، وكذلك الإسعافات الأولية والخدمات الطبية في حال إصابة الضحية بمرض أو عاهة نتيجة التعرّض لعنف». تضيف: «يركز الدليل أيضاً على ضرورة توفير مكان لإيواء الضحايا في مؤسسات تابعة لهيئات حكومية أو جمعيات للمجتمع المدني، مع عدم استبعاد منازل العائلات، وكذلك على توفير التأهيل النفسي للضحايا خصوصاً الذين تعرضوا إلى صدمات حادة».